

الوضع الاقتصادي والمالي والمصرفي

نيسان 2021

في الثلث الأول من العام 2021، تراجعت نتائج غالبية مؤشرات القطاع الاقتصادي الحقيقي قياساً على الفترة ذاتها من العام الذي سبق. كما تراجع في الفترة ذاتها كلّ من النشاط المصرفي، المعبر عنه بإجمالي موجودات/مطلوبات المصارف التجارية بنسبة 1,9%، وودائع القطاع الخاص بنسبة 2,2% وكذلك التسليفات المعطاة لهذا القطاع بنسبة 8,4%. على صعيد آخر، سجّل ميزان المدفوعات عجزاً بقيمة 546 مليون دولار في نيسان 2021 ليرتفع العجز التراكمي إلى 1,4 مليار دولار في فترة كانون الثاني-نيسان 2021 مقابل عجز قدره 1,3 مليار دولار في الفترة ذاتها من العام 2020. من جهة أخرى، واصلت موجودات مصرف لبنان بالعملة الأجنبية من دون الذهب، تراجعها لتبلغ 21,7 مليار دولار في نهاية نيسان 2021.

أولاً- الوضع الاقتصادي العام

الشيكات المتقاصّة

في نيسان 2021، بلغت القيمة الإجمالية للشيكات المتقاصّة ما يعادل 3828 مليون دولار مقابل 5059 مليون دولار في الشهر الذي سبق و2946 مليون دولار في نيسان 2020، لتتخفّض بنسبة 27,3% في الثلث الأول من العام 2021 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق. من جهة أخرى، بلغ معدّل دورة قيمة الشيكات المتقاصّة 57,6% في فترة كانون الثاني- نيسان 2021 مقابل 65,1% في فترة كانون الثاني- نيسان 2020، كما يتبيّن من الجدول أدناه.

جدول رقم 1- تطوّر الشيكات المتقاصّة في الثلث الأول من السنوات 2018-2021

نسبة التغيّر، % 2020/2021	2021	2020	2019	2018	
					الشيكات بالليرة
48,0-	564	1084	1500	1512	- العدد (آلاف)
11,6-	8849	10014	10716	10893	- القيمة (مليار ليرة)
69,8+	15690	9238	7144	7204	- متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
					الشيكات بالعملة الأجنبية
37,6-	693	1111	1979	2420	- العدد (آلاف)
35,7-	7959	12381	12151	14901	- القيمة (مليون دولار)
3,1+	11485	11144	6140	6157	- متوسط قيمة الشيك (دولار)
27,3-	20847	28680	29034	33356	مجموع قيمة الشيكات (مليار ليرة)
26,9+	16585	13066	8345	8483	متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
					دولة الشيكات، %
	55,1	50,6	56,9	61,5	- العدد
	57,6	65,1	63,1	67,3	- القيمة

المصدر: مصرف لبنان

حركة الاستيراد

في كانون الثاني 2021 (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الواردات السلعية 916 مليون دولار مقابل 1232 مليون دولار في كانون الأول 2020 و1154 مليون دولار في كانون الثاني 2020. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد تراجعت بنسبة 20,6% في كانون الثاني 2021 قياساً على الشهر ذاته من العام 2020، في حين تراجعت الكميات المستوردة بنسبة 20,2%.

وتوزعت الواردات السلعية في الشهر الأول من العام 2021 بحسب نوعها كالاتي: احتلت المنتجات المعدنية المركز الأول وشكلت حصتها 25,3% من المجموع، تلتها منتجات الصناعة الكيماوية (15,9%)، ثم الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة (8,9%)، فمنتجات المملكة النباتية (7,2%). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في الشهر الأول من العام 2021، حلت تركيا في المرتبة الأولى إذ بلغت حصتها 11,4% من مجموع الواردات، لتأتي بعدها الصين (7,9%)، فاليونان (7,6%)، ثم دولة الإمارات العربية المتحدة (7,0%).

جدول رقم 2- الواردات السلعية في الشهر الأول من السنوات 2018-2021

نسبة التغير، % 2020/2021	2021	2020	2019	2018	
-20,6%	916	1154	1404	1705	الواردات السلعية (مليون دولار)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

حركة التصدير

في كانون الثاني 2021 (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الصادرات السلعية 184 مليون دولار، مقابل 295 مليون دولار في كانون الأول 2020 و333 مليون دولار في كانون الثاني 2020. وتراجعت قيمة الصادرات السلعية بنسبة 44,7% في كانون الثاني 2021 بالمقارنة مع الشهر ذاته من العام الذي سبقه.

وتوزعت الصادرات السلعية في الشهر الأول من العام 2021 بحسب نوعها كالاتي: احتلت الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة المركز الأول وبلغت حصتها 29,3% من مجموع الصادرات، تلتها المعادن العادية ومصنوعاتها (16,8%)، فمنتجات صناعة الأغذية (12,3%)، فكل من منتجات المملكة النباتية (9,8%) والمنتجات الكيماوية (9,8%). ومن أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في الشهر الأول من العام 2021، نذكر: الإمارات العربية المتحدة التي احتلت المرتبة الأولى وبلغت حصتها 16,3% من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها سويسرا (13,0%)، ثم المملكة العربية السعودية (7,6%)، فمصر (6,0%)، ثم سورية (4,9%).

جدول رقم 3- الصادرات السلعية في الشهر الأول من السنوات 2018-2021

نسبة التغير، % 2020/2021	2021	2020	2019	2018	
-44,7%	184	333	236	283	الصادرات السلعية (مليون دولار)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

الحسابات الخارجية

- في كانون الثاني 2021 (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغ عجز الميزان التجاري 732 مليون دولار مقابل عجز قدره 937 مليون دولار في كانون الأول 2020 وعجز بقيمة 821 مليون دولار في كانون الثاني 2020.

- في نيسان 2021، سجّلت الموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية تراجعاً بقيمة 546 مليون دولار، مقابل تراجعها بقيمة 96 مليون دولار في الشهر الذي سبق وبقيمة 241 مليون دولار في نيسان 2020. وبذلك تكون هذه الموجودات قد تراجعت بقيمة 1393 مليون دولار في الثلث الأول من العام 2021 مقابل تراجعها بقيمة 1303 ملايين دولار في الثلث الأول من العام 2020.

قطاع البناء

- في نيسان 2021، بلغت مساحات البناء المرخص بها لدى نقابة المهندسين في بيروت 1158 ألف متر مربع (م²) مقابل 1002 ألف م² في الشهر الذي سبق وصفر في نيسان 2020.

جدول رقم 4- تطوّر مساحات البناء المرخص بها في الثلث الأول من السنوات 2018-2021

نسبة التغير، %	2021	2020	2019	2018
2020/2021				
%381,4	2359	490	1939	2871

المصدر: نقابة المهندسين في بيروت

- في نيسان 2021، بلغت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجل العقاري 131,3 مليار ليرة مقابل 135,0 مليار ليرة في الشهر الذي سبقه و7,8 مليارات في نيسان 2020. وازدادت هذه الرسوم بنسبة بلغت 59,7% في الثلث الأول من العام 2021 مقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2020.

- على صعيد كمّيات الإسمنت المسلّمة، فقد بلغت 171 ألف طن في نيسان 2021 مقابل 68 ألف طن في الشهر الذي سبقه و123 ألف طن في نيسان 2020. وبذلك تكون هذه الكمّيات قد انخفضت بنسبة 11,4% في الثلث الأول من العام 2021 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2020.

قطاع النقل الجوي

في نيسان 2021، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي 2419 رحلة، وعدد الركاب القادمين 107356 شخصاً وعدد المغادرين 106125 شخصاً والعابرين 2863 شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة 2315 طناً مقابل 5758 طناً للبضائع المشحونة. وتراجع كلّ من عدد الرحلات بنسبة 21,3%، وحركة القادمين بنسبة 36,5%، وحركة المغادرين بنسبة 34,1%، في حين ارتفعت حركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة 38,3%، وذلك في الثلث الأول من العام 2021 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2020.

جدول رقم 5- حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصة الميديل ايست منها
في الثلث الأول من العامين 2020 و 2021

التغير، %	2021	2020	
21,3-	8911	11326	حركة الطائرات (عدد)
	33,9	42,0	منها: حصة الميديل ايست، %
36,5-	342904	540380	حركة القادمين (عدد)
	42,6	48,7	منها: حصة الميديل ايست، %
34,1-	407357	617700	حركة المغادرين (عدد)
	43,2	45,9	منها: حصة الميديل ايست، %
19,3+	15559	13043	حركة العابرين (عدد)
38,3+	24831	17952	حركة شحن البضائع (طن)
	12,3	24,5	منها: حصة الميديل ايست، %

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت

في نيسان 2021، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت 107 باوخر، وحجم البضائع المفرغة فيه 329318 طناً والمشحونة 61633 طناً، وعدد المستوعبات المفرغة 13634 مستوعباً. وفي الثلث الأول من العام 2021 وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2020، تراجع كل من عدد البواخر بنسبة 18,4%، وحجم البضائع المشحونة بنسبة 1,0%، في حين ارتفع كل من حجم البضائع المفرغة بنسبة 15,5%، وعدد المستوعبات المفرغة بنسبة 24,8%.

بورصة بيروت

في نيسان 2021، بلغ عدد الأسهم المتداولة في سوق بيروت 1917215 سهماً بقيمة تداول إجمالية قدرها 32,2 مليون دولار مقابل 2293580 سهماً بقيمة إجمالية قدرها 39,4 مليون دولار في الشهر الذي سبق (10769186 سهماً بقيمة 24,0 مليون دولار في نيسان 2020). وارتفعت الرسملة السوقية إلى 9413 مليون دولار مقابل 8896 مليوناً و6532 مليون دولار في نهاية الفترات الثلاث على التوالي.

وفي نيسان 2021، استحوذت شركة سوليدير بسهميها "أ" و"ب" بنسبة 93,1% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، تلاها القطاع المصرفي بنسبة 6,7% فالقطاع الصناعي بنسبة 0,2%.

وعند مقارنة حركة بورصة بيروت في الثلث الأول من العامين 2020 و 2021 يتبين الآتي:

- انخفاض عدد الأسهم المتداولة من 19,1 مليون سهم إلى 12,9 مليون سهم.

- ارتفاع قيمة التداول من 67,3 مليون دولار إلى 98 مليون دولار.

ثانياً- المالية العامة

في كانون الأول 2020، سجلت المالية العامة عجزاً بسيطاً مقداره 45 مليار ليرة مقابل فائض بمقدار 185 مليار ليرة في الشهر الذي سبق (عجز كبير بقيمة 1387 مليار ليرة في كانون الأول 2019). وتبين أرقام المالية العامة (موازنة + خزينة) عند مقارنتها في العامين 2019 و2020 المعطيات التالية:

- انخفاض المبالغ الإجمالية المقبوضة من 16680 مليار ليرة إلى 15342 مليار ليرة، أي بمقدار 1338 مليار ليرة وبنسبة 8,0%. فقد انخفضت كل من الإيرادات الضريبية بقيمة 2061 مليار ليرة والإيرادات غير الضريبية بقيمة 144 مليار ليرة، في حين ازدادت مقبوضات الخزينة بقيمة 867 مليار ليرة مع زيادة حسابات الغير الأخرى بقيمة 725 مليار ليرة. أما في ما يخص الإيرادات الضريبية، فقد انخفضت كل من الإيرادات الناتجة من الضريبة على القيمة المضافة بقيمة 1394 مليار ليرة وإيرادات الجمارك بقيمة 510 مليارات ليرة قابلها ارتفاع الرسوم العقارية بقيمة 575 مليار ليرة والدخل من الضريبة على الفوائد بقيمة 399 مليار ليرة.

- انخفاض المبالغ الإجمالية المدفوعة من 25477 مليار ليرة إلى 19425 ملياراً، أي بقيمة 6052 مليار ليرة وبنسبة 23,8%. ونتج ذلك من انخفاض خدمة الدين العام بقيمة 5260 مليار ليرة (من 8366 مليار ليرة في العام 2019 إلى 3106 مليارات ليرة في العام 2020)، وذلك بعد إعلان الحكومة اللبنانية عن توقف تسديد سندات اليوروبندز (أساس وقسيمة) في آذار 2020 وانخفاض معدلات الفائدة على الدين بالليرة، كما انخفضت النفقات الأولية، أي من خارج خدمة الدين بقيمة 792 مليار ليرة (إلى 16319 مليار ليرة في العام 2020 مقابل 17111 مليار ليرة في العام 2019)، وقد تراجعت التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان بقيمة 875 مليار ليرة والنفقات على حساب موازنات سابقة بقيمة 451 مليار ليرة، فيما ارتفعت مدفوعات الخزينة بقيمة 374 مليار ليرة.

- وبذلك، يكون العجز العام قد انخفض من 8797 مليار ليرة في العام 2019 إلى 4083 ملياراً ليرة في العام 2020، فيما انخفضت نسبته من 34,5% من مجموع المدفوعات إلى 21,0% في العامين المذكورين على التوالي.

- وحقّق الرصيد الأولي عجزاً بمقدار 977 مليار ليرة في العام 2020 مقابل عجز مقداره 431 مليار ليرة في العام 2019.

ويتبين من الجدول أدناه أن خدمة الدين انخفضت بشكل ملحوظ قياساً على كل من المقبوضات الإجمالية والمدفوعات الإجمالية عند مقارنتها في العامين 2019 و2020.

جدول رقم 4- تطور بعض النسب المنوية المتعلقة بخدمة الدين العام

2020	2019	
16,0	32,8	خدمة الدين العام/المدفوعات الإجمالية
20,2	50,2	خدمة الدين العام/المقبوضات الإجمالية

مصدر المعلومات: وزارة المالية

سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية

في نهاية نيسان 2021، ارتفعت القيمة الإسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة (فئات 3 أشهر، 6 أشهر، 12 شهراً، 24 شهراً، 36 شهراً، 60 شهراً، 84 شهراً، 96 شهراً، 120 شهراً، 144 شهراً و180 شهراً) إلى 90024 مليار ليرة مقابل 89511 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق (88141 مليار ليرة في نهاية كانون الأول 2020). وبذلك، تكون هذه المحفظة قد ارتفعت بقيمة 1883 مليار ليرة في الثلث الأول من العام 2021. وأصدرت وزارة المالية في نيسان 2021 سندات من فئة 7 سنوات بقيمة 350 مليار ليرة وسندات من فئة 10 سنوات بقيمة 144 ملياراً بالإضافة إلى السندات من الفئات الأخرى.

جدول رقم 5- توزع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة- بالنسبة المئوية)

المجموع	180 شهراً	144 شهراً	120 شهراً	96 شهراً	84 شهراً	60 شهراً	36 شهراً	24 شهراً	12 شهراً	6 أشهر	3 أشهر	
ك 1 2020	1,61	3,49	37,86	0,08	21,26	24,54	7,62	2,17	1,18	0,16	0,04	100,00
أذار 2021	1,58	3,44	37,67	0,07	21,59	24,82	7,68	1,99	0,95	0,12	0,08	100,00
نيسان 2021	1,57	3,42	37,62	0,07	21,86	24,72	7,54	1,87	1,13	0,12	0,08	100,00

المصدر: بيانات مصرف لبنان

لم يظهر توزع حصص فئات سندات الخزينة بالليرة تغييراً يُذكر في نهاية نيسان قياساً على نهاية الشهر الذي سبق، وبلغت حصة فئة العشر سنوات 37,6% وحصة فئة الخمس سنوات 24,7% وحصة فئة السبع سنوات 21,9% لتشكل حصص الفئات الأخرى مجتمعة 15,8%.

وارتفعت القيمة الفعلية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة اللبنانية بالليرة في شهر شباط 2021 بقيمة 1028 مليار ليرة، إذ بلغت 90680 مليار ليرة مقابل 89652 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق (89424 مليار ليرة في نهاية كانون الأول 2020). وتوزعت على المكتبتين كالآتي:

جدول رقم 6- توزع سندات الخزينة بالليرة على المكتبتين (القيمة الفعلية- نهاية الفترة، مليار ليرة لبنانية)

شباط 2021	ك 2 2021	ك 1 2020	
22888	22844	22819	المصارف
%25,2	%25,5	%25,5	الحصة من المجموع
56033	55284	55079	مصرف لبنان
%61,8	%61,7	%61,6	الحصة من المجموع
436	442	457	المؤسسات المالية
%0,5	%0,5	%0,5	الحصة من المجموع
10640	10394	10393	المؤسسات العامة
%11,7	%11,6	%11,6	الحصة من المجموع
683	688	676	الجمهور
%0,8	%0,8	%0,8	الحصة من المجموع
90680	89652	89424	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

لم يظهر توزّع حصص المكتتبين في المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة تغيّراً يُذكر بين نهاية كانون الثاني ونهاية شباط 2021 حيث بلغت حصة المصارف 25,2% مقابل 61,8% لمصرف لبنان و13% للقطاع غير المصرفي.

سندات الخزينة اللبنانية بالعملة الأجنبية

في نهاية شباط 2021، بلغت محفظة سندات الخزينة اللبنانية المُصدّرة بالعملة الأجنبية Eurobonds (قيمة الاكتتابات الإسمية زائد الفوائد المتراكمة زائد المتأخّرات) ما يوازي 34417 مليون دولار مقابل 34169 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق (33966 مليون دولار في نهاية كانون الأول 2020). وفي نهاية شباط 2021، بلغت محفظة المصارف التجارية من إجمالي محفظة سندات اليوروبوندرز 9462 مليون دولار (أي ما نسبته 27,5% من مجموع المحفظة) مقابل 9448 مليون دولار (أي ما نسبته 27,7% من المجموع) في نهاية الشهر الذي سبق (9391 مليون دولار، أي ما نسبته 27,6% من المجموع في نهاية كانون الأول 2020).

الدين العام

في نهاية شباط 2021، بلغ الدين العام الإجمالي 145967 مليار ليرة (أي ما يعادل 96,8 مليار دولار على أساس سعر الصرف الرسمي 1507,5 ليرة للدولار) مقابل 144627 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و144108 مليارات ليرة في نهاية العام 2020. وبذلك، يكون الدين العام الإجمالي قد ارتفع بقيمة 1859 مليار ليرة في الشهرين الأوّلين من العام 2021 (زيادة بقيمة 918 مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام 2020) نتج من ارتفاع كلّ من الدين بالليرة اللبنانية بقيمة 1252 مليار ليرة والدين المحرّر بالعملة الأجنبية بما يوازي 607 مليارات ليرة (ما يوازي 403 ملايين دولار).

وبلغ الدين العام الصافي، المحتسب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، 130172 مليار ليرة في نهاية شباط 2021، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 1,3% قياساً على نهاية العام 2020 (+1,6% في الشهرين الأوّلين من العام 2020).

وفي نهاية شباط 2021، بلغت قيمة الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية 91014 مليار ليرة، مشكّلةً حوالي 62,4% من إجمالي الدين العام مقابل ما يعادل 54953 مليار ليرة للدين المحرّر بالعملة الأجنبية، أي ما نسبته 37,6% من الدين العام الإجمالي.

في ما يخصّ تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية، تغيّرت قليلاً حصص المكتتبين بين نهاية كانون الثاني ونهاية شباط 2021 بحيث بلغت: 25,5% للمصارف مقابل 61,6% لمصرف لبنان و12,9% للقطاع غير المصرفي.

جدول رقم 7- مصادر تمويل الدين المحرّر بالليرة اللبنانية
نهاية الفترة- بالنسبة المئوية

شباط 2021	ك 2021	ك 2020	
25,5	25,8	25,8	المصارف في لبنان
61,6	61,4	61,4	مصرف لبنان
12,9	12,8	12,8	القطاع غير المصرفي
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

وفي ما يخص تمويل الدين المحرّر بالعملات الأجنبية، جاء توزّع حصص المكتتبين كالاتي:

جدول رقم 8- مصادر تمويل الدين المحرّر بالعملات الأجنبية
نهاية الفترة- بالنسبة المئوية

شباط 2021	ك 2021	ك 2020	
1,6	1,6	1,6	الحكومات
4,0	4,0	4,1	المؤسسات المتعددة الأطراف
94,3	94,3	94,2	سندات يوروبونذ
0,1	0,1	0,1	سندات خاصة للاستثمارات + مصادر أخرى خاصة
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

ثالثاً: القطاع المصرفي

ابتداءً من كانون الأول 2019، ووفقاً لمبدأ المقاصة (offsetting) الوارد في المعيار المحاسبي الدولي IAS 32 "الأدوات المالية: العرض" والإفصاح عن المقاصة بين الأصول المالية والخصوم المالية في المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 7، تم إجراء مقاصة بين التسهيلات التي حصلت عليها المصارف من مصرف لبنان بالليرة اللبنانية والودائع المقابلة المنشأة بالتزام لدى المركزي بالليرة اللبنانية والتي تحمل تاريخ الإستحقاق ذاته. وبالتالي، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ بعض بنود الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية: 1- إجمالي الموجودات/المطلوبات، 2- ودائع المصارف لدى مصرف لبنان، و3- المطلوبات غير المصنّفة، باتت تُنشر على هذا الأساس ولم يعد ممكناً مقارنة تطورها على نحو دقيق في انتظار معطيات تمكّنا من إجراء هذا الأمر.

الموجودات/ المطلوبات

في نهاية نيسان 2020، تراجمت الموجودات/المطلوبات الإجمالية والمجمّعة للمصارف التجارية العاملة في لبنان إلى ما يعادل 278176 مليار ليرة (ما يوازي 184,5 مليار دولار)، مقابل 280790 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و283474 مليار ليرة في نهاية العام 2020 (310173 مليار ليرة في نهاية نيسان 2020)، لتكون قد تراجمت بنسبة 1,9% في الثلث الأول من العام 2021 مقابل تراجعها بنسبة 5,1% في الثلث الأول من العام 2020.

الودائع الإجمالية في المصارف التجارية

في نهاية نيسان 2021، تراجمت الودائع الإجمالية لدى المصارف التجارية، والتي تضمّ ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، إضافةً إلى ودائع القطاع العام، إلى ما يعادل 213842 مليار ليرة (ما يوازي 141,9 مليار دولار)، وشكّلت 76,9% من إجمالي المطلوبات، مقابل 215114 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و218017 مليار ليرة في نهاية العام 2020 (229538 مليار ليرة في نهاية نيسان 2020). وانخفضت الودائع الإجمالية بنسبة 1,9% في الثلث الأول من العام 2021، مقابل انخفاضها بنسبة 7,0% في الفترة ذاتها من العام 2020.

وبلغ معدّل دولرة ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم 80,43% في نهاية نيسان 2021، مقابل 80,24% في نهاية الشهر الذي سبقه و80,37% في نهاية العام 2020 (78,94% في نهاية نيسان 2020).

- في نهاية نيسان 2021، تراجمت الودائع الإجمالية للقطاع الخاص المقيم لدى المصارف التجارية إلى ما يعادل 164609 مليارات ليرة وشكّلت 59,2% من إجمالي المطلوبات، مقابل 165912 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و168519 مليار ليرة في نهاية العام 2020 (178415 ملياراً في نهاية نيسان 2020). وتراجعت هذه الودائع بنسبة 2,3% في الثلث الأول من العام 2021، مقابل تراجعها بنسبة 6,4% في الفترة ذاتها من العام 2020.

وفي التفصيل، تراجمت ودائع المقيمين بالليرة بنسبة 2,6% في الثلث الأول من العام 2021، كما انخفضت ودائع المقيمين بالعملة الأجنبية بنسبة 2,3%، وبلغ معدّل دولرة ودائع القطاع الخاص المقيم 77,64% في نهاية نيسان 2021، مقابل 77,43% في نهاية الشهر الذي سبقه و77,58% في نهاية العام 2020 (75,86% في نهاية نيسان 2020).

وفي نهاية نيسان 2021، تراجمت ودائع القطاع الخاص غير المقيم لدى المصارف التجارية إلى ما يوازي 26827 مليون دولار مقابل 26890 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و27352 مليون دولار في نهاية العام 2020 (29165 مليون دولار في نهاية نيسان 2020). وتراجعت هذه الودائع بنسبة 1,9% في الثلث الأول من العام 2021 مقابل تراجعها بنسبة 10,1% في الفترة ذاتها من العام 2020.

ودائع القطاع المالي غير المقيم

في نهاية نيسان 2021، تراجمت ودائع القطاع المالي غير المقيم لدى المصارف التجارية العاملة في لبنان إلى حوالي 5381 مليون دولار مقابل 5952 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و6583 مليون دولار في نهاية العام 2020 (7983 مليون دولار في نهاية نيسان 2020).

الأموال الخاصة للمصارف التجارية

في نهاية نيسان 2021، بلغت الأموال الخاصة للمصارف التجارية ما يعادل 25589 مليار ليرة (ما يوازي 17,0 مليار دولار) مقابل 25559 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و30045 مليار ليرة في نهاية العام 2020 (31336 مليار ليرة في نهاية نيسان 2020).

الموجودات

ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان

في نهاية نيسان 2021، تراجعت ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان إلى ما يوازي 165376 مليار ليرة، مقابل 165858 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و166477 مليار ليرة في نهاية العام 2020 (175908 مليارات ليرة في نهاية نيسان 2020). وتراجعت بنسبة 0,7% في الثلث الأول من العام 2021 مقابل تراجعها بنسبة 0,9% في الثلث الأول من العام 2020.

التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم

في نهاية نيسان 2021، تراجعت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع الخاص المقيم إلى ما يوازي 44321 مليار ليرة أو ما يعادل 29401 مليون دولار، مقابل 30402 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و32032 مليون دولار في نهاية العام 2020 (38592 مليون دولار في نهاية نيسان 2020). وبذلك، تكون هذه التسليفات قد انخفضت بنسبة 8,2% في الثلث الأول من العام 2021، مقابل انخفاضها بنسبة 12,7% في الفترة ذاتها من العام 2020. مع الإشارة إلى أنّ هذه التسليفات لا تتضمن الأوراق المالية التي تملكها المصارف التجارية على القطاع الخاص المقيم.

التسليفات المصرفية للقطاع العام

في نهاية نيسان 2021، تراجعت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع العام إلى ما يعادل 30467 مليار ليرة، مقابل 30561 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و31745 مليار ليرة في نهاية العام 2020 (37367 مليار ليرة في نهاية نيسان 2020). وتراجعت هذه التسليفات بنسبة 4,0% في الثلث الأول من العام 2021، مقابل انخفاضها بنسبة 13,6% في الفترة ذاتها من العام 2020. وفي التفصيل، ارتفعت التسليفات المصرفية للقطاع العام بالليرة بمقدار 228 مليار ليرة في الثلث الأول من العام 2021 لتبلغ 17815 مليار ليرة في نهاية نيسان 2021، في حين تراجعت التسليفات للقطاع العام بالعملة الأجنبية بقيمة توازي 1506 مليارات ليرة لتبلغ ما يعادل 12651 مليار ليرة.

الموجودات الخارجية

في نهاية نيسان 2020، بلغت الموجودات الخارجية للمصارف التجارية 13320 مليون دولار مقابل 13868 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و14023 مليون دولار في نهاية العام 2020 (15291 مليون دولار في نهاية نيسان 2020). وتراجعت هذه الموجودات بنسبة 5,0% في الثلث الأول من العام 2021، مقابل تراجعها بنسبة 13,1% في الفترة ذاتها من العام 2020.

رابعاً- الوضع النقدي

الكتلة النقدية

في نهاية نيسان 2021، بلغت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (م3) بالليرة وبالعملة الأجنبية، ما يوازي 202511 مليار ليرة، مقابل 202175 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و200052 مليار ليرة في نهاية العام 2020 (195245

مليار ليرة في نهاية نيسان 2020). وبذلك، تكون الكتلة النقدية الإجمالية (م3) قد ازدادت بنسبة 1,2% في الثلث الأول من العام 2021، مقابل تراجعها بنسبة 3,7% في الثلث الأول من العام 2020. من جهة أخرى، بلغ معدّل دورة الكتلة النقدية (م3) أي (م3-م2/م3) 63,83% في نهاية نيسان 2021 مقابل 64,24% في نهاية الشهر الذي سبقه و66,25% في نهاية العام 2020 (70,17% في نهاية نيسان 2020). وتأتّى ارتفاع الكتلة النقدية الإجمالية (م3) والبالغ 2459 مليار ليرة في الثلث الأول من العام 2021 من:

- تراجع القيمة الإجمالية للموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي (أي المصارف والمصرف المركزي) بما يوازي 3518 مليار ليرة (ما يعادل 2333 مليون دولار). ونتج ذلك عن تراجع الموجودات الخارجية الصافية (غير الذهب) بما يوازي 2090 مليار ليرة (ما يعادل 1387 مليون دولار)، وتراجع الموجودات من الذهب بمقدار 1427 مليار ليرة (947 مليون دولار) نتيجة انخفاض سعر أونصة الذهب عالمياً.
 - انخفاض صافي ديون الجهاز المصرفي على القطاع العام بقيمة 1158 مليار ليرة.
 - تراجع فروقات القطع المسجّلة "سلباً" بقيمة 573 مليارات ليرة.
 - تراجع التسليفات الإجمالية الممنوحة من الجهاز المصرفي للقطاع الخاص المقيم بحوالي 3998 مليار ليرة، نتيجة تراجع كلّ من التسليفات بالعملات الأجنبية بما يعادل 2624 مليار ليرة (حوالي 1741 مليون دولار)، والتسليفات بالليرة بما مقداره 1374 مليار ليرة.
 - ارتفاع البنود الأخرى الصافية بقيمة 10560 مليار ليرة.
- وفي الثلث الأول من العام 2021، ارتفعت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الضيق (م1) بنسبة 20,5%، في حين ازدادت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الواسع (م2) بنسبة 8,5%.

م1 (M1) تشمل النقد في التداول بالليرة وودائع القطاع الخاص المقيم تحت الطلب بالليرة في الجهاز المصرفي.

م2 (M2) تشمل م1 وودائع القطاع الخاص المقيم الأخرى بالليرة اللبنانية لدى الجهاز المصرفي.

م3 (M3) تشمل م2 وودائع القطاع الخاص المقيم بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي إضافة إلى سندات الدين التي تُصدرها المصارف في الأسواق الخارجية.

معدلات الفوائد

معدّلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية

في نهاية نيسان 2021، بقيت الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية شبه مستقرّة إذ بلغت 6,49% مقابل 6,50% في نهاية الشهر الذي سبق (6,52% في نهاية كانون الأول 2020). وبلغ متوسط عمر المحفظة 1621 يوماً (4,5 سنوات) مقابل 1640 يوماً (4,5 سنوات) و1693 يوماً (4,65 سنوات) في نهاية التواريخ المذكورة على التوالي. على صعيد آخر، استقرّت معدلات الفائدة الفعلية في شهر نيسان 2021 على فئات السندات بالليرة المُصدّرة، وجاءت على النحو التالي: 3,50% لفئة الثلاثة أشهر، 4,00% لفئة الستة

أشهر، 4,50% لفئة السنة، 5,00% لفئة السنّتين، 5,50% لفئة الثلاث سنوات، 6,00% لفئة الخمس سنوات، 6,50% لفئة السبع سنوات و7,00% لفئة العشر سنوات.

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية شباط 2020 (آخر المعطيات قبل إعلان الحكومة عن توقّفها عن دفع جميع سندات اليوروبندز)، بلغ معدل الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds) 7,38% وبلغ متوسط عمر المحفظة 7,84 سنوات.

الفوائد المصرفية على الليرة

في نيسان 2021، ولأول مرة منذ فترة، ارتفع متوسط الفائدة المثقّلة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالليرة اللبنانية بواقع 15 نقطة أساس ليبلغ 2,11% مقابل 1,96% في الشهر الذي سبق (5,06% في نيسان 2020)، فيما انخفض قليلاً متوسط الفائدة المثقّلة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالليرة إلى 8,00% مقابل 8,02% (9,29%) في الأشهر الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي نيسان 2021، لم تتمّ أية عملية في سوق الانترنتك بالليرة عبر شركة لبنان المالية، شأنها في الشهر الذي سبق، علماً أن متوسط الفائدة المثقّلة بين المصارف بالليرة (Interbank Rate) بلغ 3,00% في نيسان 2020. ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

جدول رقم 9- تطوّر الفائدة على الليرة، بالنسبة المئوية (%)

نيسان 2021	آذار 2021	نيسان 2020	
2,11	1,96	5,06	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
8,00	8,02	9,29	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
-	-	3,00	المتوسط المثقّل للفائدة بين المصارف

المصدر: مصرف لبنان

الفوائد المصرفية على الدولار

في نيسان 2021، استمرّ المتوسط المثقّل للفائدة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالدولار لدى المصارف في لبنان في الانخفاض ليبلغ 0,49% مقابل 0,52% في الشهر الذي سبق (2,32% في نيسان 2020)، كما انخفض المتوسط المثقّل للفائدة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالدولار إلى 6,88% مقابل 7,14% (7,79%) في التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي نيسان 2021، استقرّ متوسط معدل الليبور على الدولار الأميركي لثلاثة أشهر على 0,19 شأنه في الشهر الذي سبق (1,09% في نيسان 2020). ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

جدول رقم 10- تطوّر الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (%)

نيسان 2021	آذار 2021	نيسان 2020	
0,49	0,52	2,32	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
6,88	7,14	7,79	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
0,19	0,19	1,09	متوسط معدل ليور ثلاثة أشهر

المصدر: مصرف لبنان

سوق القطع

في نيسان 2021، بقي متوسط سعر صرف الدولار الأميركي الرسمي 1507,5 ليرات مع هامش تسعيرة 1501 ليرة للشراء و1514 ليرة للمبيع. فيما بلغ سعر الصرف 3900 ليرة عند شركات تحويل الأموال، وعند سحب المودعين ودائع بالدولار من أجهزة الصراف الآلي بالليرة اللبنانية، وفتح الدولار بسعر 11550 ليرة في السوق الموازية في أول نيسان ووصل إلى 13 ألف ليرة في 11 من الشهر ليقتل على 12325 ليرة. يُذكر أن عدد أيام العمل في سوق القطع بلغ 19 يوماً في الشهر الرابع من العام 2021.

على صعيد آخر، بلغت موجودات مصرف لبنان بالعملة الأجنبية 21652 مليون دولار في نهاية نيسان 2021 مقابل 22165 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و24099 مليون دولار في نهاية كانون الأول 2020. وعليه، تكون هذه الموجودات قد انخفضت بمقدار 2447 مليون دولار في الثلث الأول من العام 2021 مقابل انخفاضها بقيمة 2848 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام 2020.

مؤشر أسعار الاستهلاك

في نيسان 2021، وبحسب مؤسسة البحوث والاستشارات، ارتفع مؤشر الأسعار لمدينة بيروت وضواحيها بنسبة 9,1% قياساً على الشهر الذي سبق وبنسبة 40,4% قياساً على كانون الأول 2020. وارتفع متوسط هذا المؤشر في الأشهر الاثني عشر المنتهية في نيسان 2021 بنسبة 105,8% قياساً على متوسطه في الأشهر الاثني عشر المنتهية في نيسان 2020.

أما مؤشر الأسعار في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي، فقد ارتفع بنسبة 7,8% في شهر نيسان 2021 قياساً على الشهر الذي سبق وبنسبة 25,6% قياساً على كانون الأول 2020. وتظهر مقارنة متوسط هذا المؤشر في الأشهر الاثني عشر المنتهية في نيسان 2021 ارتفاعاً بنسبة 126,4% قياساً على فترة الإثني عشر شهراً المنتهية في نيسان 2020.

